مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

تقرير

الإزدهار المعلن والفقر الصامت

الواقع المعيشي للإيرانيين في عهد الشاه

2026-1-14

الازدهار المعلن والفقر الصامت

الواقع المعيشي للإيرانيين في عهد الشاه

مقدّمة

شكّل عهد محمد رضا شاه بهلوي (1941–1979) مرحلة مفصلية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لإيران، اتسمت بتناقضات حادة بين التحديث السريع من جهة، وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من المجتمع من جهة أخرى. فعلى الرغم من المؤشرات الكلية التي عكست معدلات نمو مرتفعة، وتوسعًا في البنية التحتية، وطفرة نفطية غير مسبوقة، فإن الواقع اليومي لغالبية الإيرانيين، ولا سيما في الريف والمناطق الحضرية، كشف عن اختلالات عميقة في توزيع الثروة، وتفاوت اجتماعي متزايد، وهشاشة اقتصادية متنامية.

فيما يلي نستعرض أبرز سمات الوضع المعيشي للشعب الإيراني خلال عهد الشاه، مع تقديم أمثلة توضح الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتأثير السياسات الحكومية على مختلف طبقات المجتمع. مع الإشارة إلى الاستفادة من أداة الذكاء الاصطناعي ChatGPT في المرحلة التمهيدية لإعداد البحث بهدف تلخيص الأفكار والترجمة.

أولًا الفجوة بين نمو الاقتصاد والفقر الشعبي

شهدت إيران، خصوصًا منذ مطلع الستينيات، معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ترافقت مع العائدات المتزايدة من النفط، لا سيما بعد طفرة الأسعار في أوائل السبعينيات إثر حرب أكتوبر 1973، ما أدى إلى تضاعف أرباح البلاد السنوية من 5 مليارات دولار إلى نحو 19 مليار دولار خلال أشهر قليلة. وقد مكّنت هذه الموارد الدولة من إطلاق مشاريع ضخمة في الصناعة الثقيلة، والبنية التحتية، والتسليح، والتمدين السريع.

وبالرغم من النمو الاقتصادي الكبير، لم يستفد معظم الإيرانيين من هذه الزيادة، لا سيما الفلاحون والطبقة العاملة الحضرية، إذ لم يشمل النمو الاستثنائي إلا قطاعات محدودة خارج قطاع النفط، مثل الزراعة، والحرف اليدوية، وصناعة السجاد. كما رافقه فساد ضخم ظاهر للعيان، فعلى سبيل المثال تم تقدير تكلفة احتفالات برسيبوليس أو "مدينة الفرس" عام ١٩٧١ بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على "تأسيس الامبراطورية الفارسية" بـ٣٠٠ مليون دولار.

واتخذ هذا النمو طابعًا ريعيًا مركزيًا، اعتمد على الدولة بوصفها الموزّع الرئيسي للثروة، من دون بناء قاعدة إنتاجية متوازنة أو إدماج فعلي لغالبية السكان في عملية التنمية. وقد انعكس هذا النمو غير المتوازن في ارتفاع معدلات التضخم وتآكل القدرة الشرائية للأجور، لا سيما في المدن، حيث عانى الموظفون والعمال وصغار الكسبة من غلاء المعيشة المتسارع مقابل دخل ثابت. كما أدى التركيز على مشاريع ضخمة وعالية التكلفة إلى اتساع فجوة التنمية بين قطاعات الدولة والقطاع النفطي من جهة، والقطاعات الزراعية والحرفية التقليدية من جهة أخرى.

ثانيًا: فشل الإصلاحات الزراعية

أطلق الشاه في مطلع الستينيات برنامج "الثورة البيضاء" بوصفه مشروعًا تحديثيًا شاملًا، وكان الإصلاح الزراعي ركيزته الأساسية. استهدف هذا الإصلاح تفكيك نظام الملكيات الكبرى، وإنهاء الإقطاع التقليدي، وإعادة توزيع

الأراضي على الفلاحين بهدف خلق طبقة من صغار المزارعين الموالين للملكية. وعلى المستوى الشكلي، استفاد أكثر من 60% من الأسر الريفية من عملية التوزيع، ما أدى إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية في الريف. غير أن النتائج المعيشية للإصلاح جاءت متباينة. فقد كانت مساحات واسعة من الأراضي الموزعة صغيرة وغير كافية للإعالة، في ظل غياب دعم مالي وتقني حقيقي للفلاحين الجدد، مثل الإرشاد الزراعي، والائتمان، والبنية التحتية المائية. كما أدت طبيعة الإصلاح الفوقية، المرتبطة بتعزيز سلطة الدولة لا بتمكين الريف، إلى نشوء فلاحين صغار هشّين اقتصاديًا، إلى جانب استمرار وجود شريحة من العمال الزراعيين المعدمين.

في المناطق الخصبة والمروية، نشأت مشاريع زراعية رأسمالية كبيرة، بينما ظلّت مناطق أخرى رهينة زراعة معيشية محدودة الإنتاج. وهكذا، لم يؤدّ الإصلاح الزراعي إلى تحسين شامل في مستوى المعيشة الريفية، بل أوجد تمايزًا داخليًا بين فئات ريفية متفاوتة الحظوظ، وخلق شعورًا بعدم العدالة لدى الفئات الأقل حظًا، وهو ما ساهم في تضخيم الاستياء الشعبي على المدى الطويل.

ثالثًا: التحضّر السريع وتأثيره على المجتمعات الريفية

أسهم تفكك الاقتصاد الريفي، إلى جانب الجاذبية الرمزية للمدينة الحديثة، في تسريع النزوح من الريف نحو المراكز الحضرية. وخلال جيل واحد، انتقلت إيران من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي إلى مجتمع حضري صناعي ظاهريًا. ومع توسع المدن الكبيرة مثل طهران وأصفهان، ظهرت أحياء عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، كالطرق، والصرف الصحي، والكهرباء. نتج عن ذلك توسّع سريع للأحياء الفقيرة، وازدياد البطالة المقنّعة، وظهور فئات واسعة من العمالة الهشة والعاطلين عن العمل، خصوصًا بين الشباب والنازحين الجدد من الريف. وفي حين استفادت الطبقات المرتبطة بالدولة والقطاع النفطي من فرص التعليم والتوظيف، بقيت هذه الفئات على هامش النمو، تعاني من ضغط معيشي متصاعد وشعور بالإقصاء الاجتماعي، ما ساهم في ارتفاع السخط الشعبي تجاه الدولة والنظام.

رابعًا: التفاوت الاجتماعي وبروز الطبقة الوسطى المحدودة

أدّت سياسات الشاه إلى نشوء طبقة وسطى مرتبطة مباشرة بالإدارة الحكومية والتعليم الحديث والقطاع التقني، إلا أن هذه الطبقة بقيت محدودة الحجم ومشروطة بالولاء للنظام. في المقابل، اتسعت الفجوة بين هذه الفئة وبقية المجتمع، سواء في الريف أو في المدن، بحيث لم يشمل النمو الاقتصادي والاستثمارات هذه الفئات على نحو متساوٍ.

تميز هذا التفاوت ليس فقط في الدخل، بل أيضًا في الوصول إلى التعليم والخدمات والفرص الاجتماعية، إذ أصبحت الملكية والقرب من مؤسسات الدولة عوامل حاسمة في تحسين فرص الصعود الاجتماعي، بينما بقيت العائلات المعدمة محاصرة في دوائر الفقر عبر الأجيال. وقد لاحظ الباحثون لاحقًا أن هذه البنية الاجتماعية الريفية الحضرية شجعت على استمرار التمايز الطبقي حتى بعد الثورة، مع انتقال بعض الأسر الريفية إلى وظائف حضرية أو ريادية مستفيدين من مواردهم الرمزية والاجتماعية.

كما أظهرت نتائج المسح أن أحفاد الأسر الريفية المالكة للأرض قبل الثورة يحصلون على مستويات تعليمية أعلى بكثير من نظرائهم في الأسر التي لم تمتلك أراضٍ، ما يعكس تأثير الملكية التاريخية على الفرص الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز السمات التي برزت خلال هذه الفترة ظهور فلاحين وسطيين احتفظوا ببعض الامتيازات، في حين استمر

الفقراء بلا أرض، ما ساهم في ترسيخ بنية اجتماعية غير متساوية ومعقدة تتجاوز الجغرافيا الريفية لتطال الحضر أيضًا.

خامسًا: القمع السياسي وأثره على الحياة المعيشية

إلى جانب التحديات الاقتصادية المتزايدة، تفاقم القمع الاجتماعي والسياسي في إيران في عهد الشاه. فقد كانت فرص المشاركة السياسية محدودة للغاية، وتعرّضت أحزاب المعارضة مثل الجبهة الوطنية (التي ضمت قوميين ورجال دين ويساريين غير شيوعيين) وحزب توده الموالي للاتحاد السوفييتي للتهميش والحظر. وغالبًا ما قوبلت الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية بالرقابة والمراقبة والمضايقة، فيما انتشر الاعتقال غير القانوني والتعذيب. ولم يكن القمع مسألة سياسية مجردة، بل كان له أثر مباشر على الحياة الاقتصادية، إذ حرم المجتمع من آليات التصحيح والمساءلة، وسمح بتفشي الفساد وسوء الإدارة، وتفاقم المعيشة اليومية للمواطنين.

كما أدّى غياب المشاركة إلى تعميق الإحباط الشعبي، خصوصًا حين اقترن التدهور المعيشي بخطاب رسمي يحتفي بالتقدم والحداثة، ما خلق فجوة نفسية واجتماعية بين الدولة والمجتمع. إضافة إلى ذلك، أضفى اعتماد الدولة على الولايات المتحدة في السياسات الاقتصادية والدفاعية شعورًا بالاستقلالية المفقودة، مما زاد من حدة الاحتقان الشعبي تجاه التدخلات الأجنبية.

خاتمة

تُظهر دراسة الأوضاع المعيشية والاقتصادية للإيرانيين في عهد الشاه مفارقة بنيوية عميقة بين مؤشرات النمو السريع ومحدودية الأثر الاجتماعي لهذا النمو. فقد ترافق التوسع الاقتصادي مع اختلال واضح في توزيع الثروة والفرص، بحيث بقيت مكاسب الحداثة محصورة في شرائح ضيقة، بينما واجهت الغالبية أوضاعًا معيشية هشّة وضغوطًا متزايدة في الريف والمدن على السواء.

ورغم المظاهر اللافتة لدولة حديثة آخذة في الصعود، من بنى تحتية متطورة، ومؤسسات تعليمية، وقدرات عسكرية متقدمة، جاء مسار التحديث متسارعًا ومنفصلًا عن البنية الاجتماعية، ومجرّدًا من آليات العدالة والاندماج. وقد أُدير هذا التحديث بوصفه أداة لترسيخ مركزية السلطة وضبط المجتمع، لا كعملية تراكميّة تعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين. ونتيجة لذلك، تحوّلت الحداثة من وعد بالتحرّر الاجتماعي إلى عامل فرز طبقي وتفاوت بنيوي. وأفضى هذا الاختلال إلى تآكل الثقة بقدرة الدولة على الوفاء بوعودها، وتنامي شعور عام بالإقصاء وانسداد الأفق، شمل فئات اجتماعية متباينة: من الطبقات الوسطى المستفيدة جزئيًا، إلى العاطلين، وصغار الفلاحين، والنازحين من الريف، وهو شعور تجلّى بوضوح في موجات الاحتجاج الواسعة قبيل 1979، والتي اتسعت لتشمل هذه الفئات.

المصادر:

1. الثورة الإسلامية... إيران تغير ثوبها (2/1): إيران في عهد بهلوي... 38 عاماً من الفساد والاستبداد والتبعية لأميركا، الجريدة، 23-8-2011.
2. ربيع بركات، إيران: الثورة في مواجهة الاقتصاد، بي بي سي نيوز، 20-1-2018.
3. Kevan Harris | ZepKalb, Pen to the tiller: Land reform and social mobility across the 1979 Iranian revolution, Journal of Agrarian Change, 1-7-2019.
4. Janet Afary, Iranian Revolution, Britannica,14-1-2026.